يتجه الوضع الإنساني والحياتي للمدنيين اليمنيين إلى مزيد من التدهور، مع إعلان إدارة الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، فيما سارعت منظمات إنسانية للتحذير من هذا الأمر، الذي قد تكون له تداعيات عسكرية وسياسية أيضاً

تصنيف الحوثيين المدنيون أول الضحايا

منظمات إغاثية تحذّر من العواقب الإنسانية للقرار الأميركي

يحتاج 80 في المائة من سكان اليمن إلى المساعدة (أحمد الباشا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

الحكمة التي كانت يمانية

زكريا أحمد

تصالحت الدول الخليجية بعد قطيعة ومعركة إعلامية طاحنة استمرت أكثر من ثلاث سنوات، وربما تتصالح الولايات المتحدة مع إيران والصين، بعد رحيل الرئيس الأميركي «الأضحوكة» دونالد ترامب، ويتصالح الإثيوبيون والليبيون كذلك، في ما بينهم، وتتصالح تركيا والإمارات، إلا اليمن، فلا إمكانية لحدوث ذلك في المستقبل القريب، رغم أن الحكمة يمانية، كما يقول حديث نبوي. الممكن الوحيد الذي في مقدور اليمن أن يصنعه خلال العام الجديد، هو أن يختفي من الخريطة، أو يمضي إلى مزيدٍ من التشرذم والتفكك. أما في ما يخصّ المجاعة، فلن تستطيع أي دولة، ربما، إزاحة اليمن من عرش أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، والفضل في ذلك يعود إلى أطراف محلية تعتاش من الحرب، وليسوا ألين أفئدة وأرق قلوب، وفق الحديث النبوي. بعد نجاح المصالحة الخليجية، في 5 يناير/كانون الثاني الحالي، بدأ الأمل يتسرب إلى الشارع اليمني، بأن تنعكس مخرجات قمة «العُلا» على اليمن أيضاً، باعتبار هذا البلد كان من الأشدّ تضرراً من أزمة الخليج، حيث أجبره المقاطعون على مقاطعةٍ لا ناقة له فيها، كما تحولت أراضيه إلى مسرح لكسر عظم بين الأطراف، بالنسبة لليمن، الحلّ لم يعد في أيدي الأطراف الداخلية المتصارعة، خرجت الأمور من قبضتهم، وباتوا مجرد أدوات لمعركة تصفية حسابات بين لاعبين إقليميين كبار، ولن يكون الحلّ أيضاً في يد الأمم المتحدة، المنظمة الدولية التي تُتهم بأنها تبيع الوهم فقط.

بعد تبخر الفرص التي جليها فيروس كورونا في العام الماضي، وفرت المصالحة الخليجية فرصة نادرة للأطراف اليمنية، من أجل توسيع النقاشات وإشراك وسطاء إقليميين، مثل الكويت التي سبق أن احتضنت مشاورات الـ90 يوماً بين الحوثيين والحكومة، لكن إذا لم يتم اغتنام الفرصة، فإن مستقبلاً قاتماً ينتظر اليمنيين، حيث تتربص بهم اتفاقات هشّة في عدن والحديدة، قد تنفجر إلى معركة شاملة ما لم يتم تدعيمها باتفاق سلام شامل، وتتخلّ الأطراف المحلية عن أنانيتها. الحكومة المعترف بها دولياً، وجدت في تفجيرات مطار عدن ضالتها، ولذلك ستقطع أي خيط تنوي الأمم المتحدة مدّه نحو السلام مع الحوثيين، المتهم الأول بالوقوف وراء الهجوم. وجماعة الحوثيين، لا تريد وقف الحرب بشكل كامل، بل رفع الحصار المفروض من التحالف على المنافذ، وإجراء تفاهمات إنسانية في ملف الأسرى والاقتصاد.

عدن ـ **العربي الجديد**

يثير إعلان إدارة الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية المخاوف من حجم التداعيات التي ستسبب بها هذا القرار، ليس فقط عسكرياً أو سياسياً، بل إنسانياً على وجه الخصوص، إذ حذرت منظمات إغاثية من أن المدنيين، الذين يعانون من أسوأ أزمة إنسانية وفق الأمم المتحدة، هم الذين سيكونون أول ضحايا هذا القرار، خصوصاً أن جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) تسيطر على مطار صنعاء وميناء الحديدة الذي يشكل نقطة الدخول الرئيسية للمساعدات الإنسانية إلى اليمن. وفي حين يرجح أن تكون للقرار تداعيات عسكرية، خصوصاً بعد إعلان الحوثيين الاحتفاظ بحق الرد، فإن من شأن التصنيف الأميركي أن يضيف مزيداً من التعقيد إلى جهود الأمم المتحدة لاستئناف أي محادثات سياسية بين الحوثيين والحكومة اليمنية الجديدة، والتي رحبت عبر وزارة الخارجية بالإعلان الأميركي باعتباره ينسجم مع مطالبها. وفي حين لم تستبعد أن تكون له عواقب «غير مقصودة» على كل من عملية السلام والأوضاع الإنسانية، أكدت في المقابل أنها ستواصل تقديم دعمها للجهود الأممية التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى سلام دائم وشامل.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس الاثنين، أن الولايات المتحدة ستصنّف الحوثيين في اليمن على أنهم «جماعة إرهابية»، على أن تدخل العقوبات حيز التنفيذ في 19 يناير/ كانون الثاني الحالي، أي قبل يوم واحد من انتهاء ولاية ترامب في 20 يناير، إلا إذا عرقل الكونغرس ذلك. وقال بومبيو، في بيان، إن التصنيف يهدف إلى «محاسبة (الحوثيين) على أعمالهم الإرهابية، بما فيها الهجمات العابرة للحدود التي تهدد السكان المدنيين والبنية التحتية والشحن التجاري». وذكر بومبيو أنه يهدف إلى وضع زعيم جماعة «أنصار الله» عبد الملك الحوثي، وعبد الخالق بدر الدين الحوثي، وهو شقيق عبد الملك وقائد الوية الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة، والمنطقة المركزية العسكرية، وعبد الله يحيى الحاكم، وهو القائد الميداني والعسكري للحوثيين في اليمن، على قائمة الإرهابيين الدوليين.

وأقرّ بومبيو بأن بلاده تدرك المخاوف من أن يؤثر التصنيف على الوضع الإنساني في اليمن، لافتاً إلى أن واشنطن تخطط لاتخاذ إجراءات للتخفيف من تأثيراته ببعض الأنشطة الإنسانية والواردات إلى اليمن. وتقول الأمم المتحدة إن اليمن يعيش أكبر أزمة إنسانية في العالم، ويحتاج 80 في المائة من السكان إلى المساعدة. وحذر كبار مسؤولي الأمم المتحدة من أن ملايين الأشخاص يواجهون المجاعة، وأن ثمة حاجة لمزيد من الأموال لتقديم المساعدات. وتمثل جماعة «أنصار الله» سلطة الأمر الواقع في شمال اليمن، ويتعين على وكالات الإغاثة العمل معها لتقديم المساعدة، إذ يأتي موظفو الإغاثة والإمدادات عبر مطار صنعاء وميناء الحديدة الخاضعين لسيطرة الحوثيين.

وناشد سكوت بول، مسؤول الشؤون الإنسانية في فرع منظمة «أوكسفام» الخيرية في الولايات المتحدة، أمس، الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلغاء هذا التصنيف بمجرد توليه السلطة، واصفاً الإجراء الأميركي بأنه «يأتي بنتائج عكسية قد يؤدي إلى «عقاب جماعي للمدنيين من خلال التسبب بمجاعة مع إلحاق ضرر ضئيل بالحوثيين، إن لم يكن دفعهم (أكثر) إلى جانب إيران». وكان القرار منتظراً منذ الانتخابات الرئاسية الأميركية في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وحذّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في نهاية نوفمبر، من أن اليمن يواجه «حالياً الخطر الوشيك بحدوث أسوأ مجاعة عرفها العالم منذ عقود». وأضاف «أطالب الجميع بتجنّب اتّخاذ أي إجراءات من شأنها أن تفاقم الوضع المتردي أساساً»، في تلميح للتهديد الأميركي. وكانت منظمات إغاثية قد حذرت من أنّ هذا القرار قد يشلّ عمليات إيصال المساعدات الإنسانية. فقد تعيق هذه الخطوة الأميركية، وفقاً لمنظمات، التواصل مع المسؤولين الحوثيين واستخدام المنظومة المصرفية، ودفع الأموال للعاملين في المجال الصحي، وشراء الأغذية والوقود، وحتى القدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت. لكن إدارة ترامب لم تستجب إلى هذه الدعوات إلا جزئياً.

ويهدد إدراج الحركة على قائمة الإرهاب بعرقلة محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، إذ قد يتسبب في معوقات قانونية لإشراك الحوثيين فيها. وقد يتبين ذلك من

بومبيو: القرار يهدف لمحاسبة الحوثيين على إرهابهم

السعودية: التصنيف سيجبر الحوثيين على العودة للمشاورات

إعلان المتحدث باسم حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، ضيف الله الشامي، الذي اعتبر أن التصنيف الأميركي «لا معنى له على الأرض». ولن تكون له تأثيرات بالقدر الذي يتم تصويره. وحذر، في تصريحات نقلتها قناة «المسيرة» الناطقة بلسان الجماعة، من أن القرار الأميركي سيقطع الطريق على الخطوات الأممية لوقف الحرب والحصار ويسعى لإطالة النزاع. كما يُخشى أن تدفع الخطوة الأميركية الحوثيين إلى قطع محادثات عبر قنوات خلفية تُجرى مع السعودية بشأن وقف إطلاق النار على مستوى البلاد.

من جهته، كتب القيادي في الجماعة محمد علي الحوثي، في تغريدة، إن «سياسة إدارة ترامب إرهابية وتصرفاتها إرهابية، وما تقدم عليه من سياسات يعبّر عن أزمة في التفكير، وهو تصرف مدان ونحتفظ بحق الرد».

في هذه الأثناء، رحبت وزارة الخارجية السعودية بالقرار الأميركي، وعبّرت عن تطلعها إلى أن يساهم في «وضع حد لأعمال مليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها، حيث إن من شأن ذلك تحييد خطر تلك المليشيات، وإيقاف تزويد هذه المنظمة الإرهابية بالصواريخ والطائرات دون طيار والأسلحة النوعية والأموال لتمويل مجهودها الحربي ولاستهداف الشعب اليمني وتهديد الملاحة الدولية ودول الجوار. كما سيؤدي هذا التصنيف لدعم وإنجاح الجهود السياسية القائمة، وسيجبر قادة المليشيا الحوثية المدعومة من إيران على العودة بشكل جاد إلى طاولة المشاورات السياسية».

أما في طهران، فقال المتحدث باسم وزارة الخارجية سعيد خطيب زادة إن الخطوة «محكومة بالفشل وغير مثمرة»، معتبراً أنها «تابعة عن إدارة أميركية مفلسة في آخر أيامها لتخلف وراءها تركة مشؤومة أخرى».

إلى ذلك، أكد الباحث والمحلل السياسي اليمني مصطفى ناجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «إدراج الحوثيين لا يعزّز من قدرات الحكومة الشرعية، وخصوصاً أن هناك قرارات سابقة تحد من حضور الحوثيين دولياً، وتمنع عنهم التسليح، ولم يلتزم بها أحد، وهي قادرة على تعزيز موقف ودور الحكومة اليمنية». وأضاف «تعزيز قدرات الحكومة الشرعية شيء آخر، وقد يكون عبر تسليحها مثلاً، وبناء مؤسسة أمنية وعسكرية، وتنفيذ بنود القرار 2216، ومتابعة عدم تسليح الحوثي أو فصائل مسلحة أخرى».

وفيما تتحضر الولايات المتحدة لتولي الرئيس المنتخب جو بايدن الرئاسة رسمياً في 20 يناير/كانون الثاني الحالي، استضاف وزير الخارجية المصري سامح شكري، أمس الاثنين، نظراءه الألماني هايكو ماس والفرنسي جان إيف لودريان والأردني أيمن الصفدي، لمناقشة سبل إحياء محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، على الرغم من أن أي تحرك لن يكون قادراً على تجاوز القرارات التي اتخذها الرئيس الخاسر دونالد ترامب خلال ولايته والهادفة إلى تصفية هذه القضية. وجرى اجتماع أمس بتنسيق مع وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي.

تواعد اشتية بملاحقة الدول التي تستورد بضائع المستوطنات

اجتماع رباعي لإحياء المحادثات
تغول استيطاني جديد

يستعجل الاحتلال المصادقة على بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية قبيل تسلم جو بايدن الحكم في أميركا

القدس المحتلة، القاهرة
العربي الجديد

يزداد الاستيطان الإسرائيلي تغولاً في الأراضي المحتلة، مستفيداً من الضوء الأخضر الأميركي. وأصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس الإثنين، تعليماته للجهات المختصة للمصادقة على بناء 800 وحدة استيطانية في الضفة الغربية.

وجاء ذلك بعد ساعات من كشف الإذاعة الإسرائيلية العامة «كان 11» أمس أن الاحتلال يتجه إلى المصادقة على بناء وتبييض 850 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، خلال الأيام القريبة المقبلة التي تفصل عن تنصيب بايدن رئيساً في الولايات المتحدة.

وبحسب موقع الإذاعة فإنه يتوقع أن يتم حتى نهاية الأسبوع الحالي، إقرار والمصادقة على نحو 500 وحدة سكنية في مستوطنات إيتمار وبيت إيل وشافي شومرون وأورانيت وجفعات زئيف، كما سيتم المصادقة على نحو 250 وحدة سكنية أخرى في البؤرة الاستيطانية غوفي نحما و100 وحدة سكنية في البؤرة الاستيطانية طال منشيه.

وفيما تتحضر الولايات المتحدة لتولي الرئيس المنتخب جو بايدن الرئاسة رسمياً في 20 يناير/كانون الثاني الحالي، استضاف وزير الخارجية المصري سامح شكري، أمس الاثنين، نظراءه الألماني هايكو ماس والفرنسي جان إيف لودريان والأردني أيمن الصفدي، لمناقشة سبل إحياء محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، على الرغم من أن أي تحرك لن يكون قادراً على تجاوز القرارات التي اتخذها الرئيس الخاسر دونالد ترامب خلال ولايته والهادفة إلى تصفية هذه القضية. وجرى اجتماع أمس بتنسيق مع وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي.

وقالت وزارة الخارجية المصرية أمس، إن الهدف من الاجتماع الرباعي هو حثّ الفلسطينيين والإسرائيليين على التفاوض على «تسوية سياسية عادلة وشاملة» على أساس إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أعلن في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي أن القاهرة تعمل من أجل تحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني «مع مراعاة التغيرات الإقليمية والدولية»، في إشارة إلى انتخاب بايدن، وتطبيع أربع دول عربية للعلاقات مع إسرائيل.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، نقلاً عن المجتمعين، «ترحيبهم بالاجتماع لما يُمثله من فرصة لمناقشة الخطوات الممكنة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وخلق بيئة مواتية لاستئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين». كما ناشدوا، في بيان مشترك، «كلا الطرفين تعميق التعاون والحوار بينهما على أساس الالتزامات المتبادلة»، مرحبين بقرار السلطة الفلسطينية استئناف التعاون مع إسرائيل.

وأكد وزراء الخارجية «التزامهم التام بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقًا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمحددات المتفق عليها» في إطار مبادرة السلام العربية. كما شددوا على أن تسوية الصراع على أساس حل الدولتين هو مطلب لا غنى عنه لتحقيق سلام شامل في المنطقة، معربين عن استعدادهم للعمل مع الولايات المتحدة من أجل تيسير المفاوضات التي تؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

في سياق متصل، وتعقيباً على استيراد الإمارات بضائع المستوطنات، توعّد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس، بملاحقة الدول التي تستورد بضائع المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، مشدداً على أن التعامل معها مخالف للقانون الدولي. كما حذّر من تصاعد اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة، متحدثاً عن «تجييش غير مسبوق» للمستوطنين، وبناء كيانات «لن تسيطر عليها أي حكومة إسرائيلية».

من جهتها، طالبت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، مجلس الأمن الدولي، بتحمل مسؤولياته، والتدخل لوقف حفريات إسرائيلية في محيط المسجد الأقصى، وذلك تعقيباً على إعلان دائرة الأوقاف الإسلامية وجود حفريات إسرائيلية في ساحة البراق وقرب باب المغاربة، المؤدي إلى «الأقصى».

شرق غرب

محكمة إسرائيلية تمدد اعتقال «مقاوم المقلاع»

مددت محكمة إسرائيلية، أمس الإثنين، اعتقال الفلسطيني سعيد عرمة (51 سنة)، والذي اشتهر بمقاومته للاحتلال بالمقلاع. وذكر نادي الأسير الفلسطيني، في بيان، أن المحكمة العسكرية في سجن عوفر، غربي مدينة رام الله، مددت اعتقال عرمة، من قرية دير جرير، شرق رام الله، حتى الخميس المقبل. وكان الاحتلال قد اعتقل عرمة يوم الجمعة الماضي.

(الأناضول)

فريدمان يفاخر بدعمه للاستيطان

أعلن السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان (الصورة)، في كلمة أمام لجنة السياسة والاستراتيجية البرلمانية الإسرائيلية، أمس الأثنين، أن القرارات الداعمة للاستيطان والاحتلال للأراضي الفلسطينية والسورية، التي اتخذتها إدارة الرئيس الخاسر دونالد ترامب، هي من أهم «إنجازاته». وقال إنه سيغادر منصبه بعد نحو 9 أيام، بعد 4 سنوات من تولي هذا المنصب. واعتبر أن الدول التي طبّعت علاقاتها «أدركت أن الطريق إلى الشراكة مع الولايات المتحدة يمر عبر إسرائيل».

(الأناضول)

إسرائيل تُعيّن ممثلاً مؤقتاً في المغرب

عيّنت إسرائيل السفير السابق لدى مصر دافيد غوفرين ممثلاً دبلوماسياً «مؤقتاً» في المغرب. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الإثنين، أنه تقرر تعيين غوفرين «رئيساً مؤقتاً للممثلية الإسرائيلية الدبلوماسية في الرباط»، مشيرة إلى أنه سيتوجه إلى المغرب قريباً. وكان المغرب وإسرائيل قد أعلنا، الشهر الماضي، قرارهما بإعادة فتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي في تل أبيب والرباط.

(الأناضول)

سلطنة عُمان: مرسوم يحدد آليات انتقال الحكم

أصدر سلطان عُمان هيثم بن طارق (الصورة)، أمس الإثنين، مرسوماً يقضي بوضع آلية محددة لانتقال ولاية الحكم في السلطنة، وتعيين ولي عهد للمرة الأولى في تاريخها، وذلك بعد مرور

عام على توليه مقاليد الحكم في السلطنة. وذكر التلفزيون العماني أن المرسوم يقضي «بوضع آلية محددة ومستقرة لانتقال ولاية الحكم في السلطنة، ووضع آلية تعيين ولي العهد، وبيان مهامه واختصاصاته، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم».

(فرانس برس)

لبنان: إبقاء التحقيق بانفجار المرفأ بيد صوان

ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية (الحكومية)، أمس الإثنين، أن محكمة التمييز الجزائية، برئاسة القاضي جمال الحجار، ردت طلب وقف السير بتحقيقات انفجار مرفأ بيروت. وأوضحت أنه تمت إعادة الملف إلى المحقق العدلي القاضي فادي صوان، من دون البت بطلب نقل الدعوى المقدم من الوزيرين السابقين علي حسن خليل وغازي زعيتر، للارتياب المشروع، ما يعني أن القاضي صوان يستطيع معاودة جلسات التحقيق.

(العربي الجديد)

التصعيد تجاه كوبا والصين: افتعال توترات بلا نتائج

يتكفل وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بتنفيذ استراتيجية الرئيس دونالد ترامب، تجاه كل من الصين وكوبا التي يصرّ على إعادة العلاقات معهما إلى ما قبل زمن باراك أوباما

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أيام وتنتهي ولاية الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، ومعه وزير الخارجية مايك بومبيو الذي كان منذ توليه منصبه في إبريل/نيسان عام 2018، رأس الحربة في تنفيذ سياسات ترامب، وقد بدا خير ممثل لتصوراته، لا بل إنه كان وراء مواقف عدة متشددة اتخذها الرئيس. ويسارع بومبيو وكبار مساعديه في الأيام الأخيرة من عمر إدارة ترامب، إلى استكمال الإجراءات التي يعتقدون أنها ستعزز إرثهم وإرث الرئيس الذي قلب مختلف المعادلات، ولا سيما تلك التي كان عمل سلفه باراك أوباما على ترسيخها. وكانت كوبا خير مثال على ذلك، في حين أن الحرب التجارية والدبلوماسية كانت السمة الأبرز للاستراتيجية تجاه الصين. وبعدما أثار بومبيو غضب بكين يوم السبت الماضي عندما أعلن وقف القيود المفروضة على الاتصالات الدبلوماسية الأميركية مع المسؤولين التايوانيين، من المتوقع أن يعيد بومبيو في الأيام المقبلة تصنيف كوبا «دولة راعية للإرهاب»، وفقاً لعدد من المسؤولين في الإدارة تحدثوا لوكالة «أسوشييتد برس» الأميركية. وتأتي هذه الخطوات الجديدة في ظلّ مساعي إدارة ترامب لوضع المزيد من العراقيل في طريق الرئيس المنتخب جو بايدن، وتعقيد دبلوماسية إدارته المقبلة. وكان ترامب قد اتخذ موقفاً متشدداً إزاء كوبا، وتراجع عن العديد من العقوبات التي خففتها إدارة أوباما أو رفعتها في إطار تقارب أوسع مع الجزيرة.

وكان شطب كوبا من قائمة «الدول الراعية للإرهاب» مكوناً رئيسياً في هذا الجهد، في حين كانت إعادة إدراجها على القائمة هدفاً طويل المدى لبومبيو. وقال المسؤولون الذين تحدثوا لـ«أسوشييتد برس»، شرط عدم الكشف عن هويتهم، إنه لم يتضح ما إذا كانت جميع المعايير الفنية اللازمة لإعادة كوبا إلى القائمة تم استيفاؤها. وأضافوا أنه من المتوقع أن يشير بومبيو إلى الدعم الكوبي للزعيم الفنزويلي نيكولاس مادورو كمبرر رئيسي لهذه الخطوة.

ومنذ أوائل الستينيات من القرن الماضي، عندما قطع الجانب الأميركي العلاقات الدبلوماسية مع هافانا، وفرض حظراً على التجارة بين البلدين عقب قيام الثورة الكوبية التي تحولت بالبلاد إلى الاشتراكية، كان محور سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا يتمثل في عقوبات اقتصادية تهدف إلى عزل الحكومة الكوبية. في عام 2014، بدأت إدارة أوباما تحولاً في السياسة بعيداً عن العقوبات ونحو تطبيع العلاقات، وشملت التغييرات إلغاء تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب الدولي وذلك في مايو/أيار عام 2015، واستعادة العلاقات الدبلوماسية معها في يوليو/تموز 2015، وتخفيف القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية والتجارة والاتصالات والخدمات المصرفية والمالية وذلك بين عامي 2015 و2016.

لكن ترامب عاد بعقارب الساعة إلى الوراء، وكشف عن سياسة جديدة تجاه كوبا في عام 2017، إذ فرض عقوبات جديدة عليها وقلص الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين الدولتين.

وبحلول عام 2019، تخلت إدارة ترامب إلى حد كبير عن العلاقات مع هافانا، وزادت العقوبات للضغط على حكومة كوبا بسبب ما قالت واشنطن في مناسبات عدة، إنه يعود لانتهاكات حقوق الإنسان ودعم كوبا لحكومة مادورو.

وكان ترامب أعلن في يونيو/حزيران عام 2017، إلغاء الاتفاق الذي وقعته واشنطن وهافانا نهاية 2014 والمتعلق ببدء تطبيع العلاقات بين الجانبين، بمفعول فوري مندداً بهذا الاتفاق الذي قال إنه «لا يساعد الكوبيين بل يعزز النظام»، ووعد بـ«اتفاق أفضل» بالنسبة إلى الكوبيين والولايات المتحدة. وهو ما لم يحصل، إذ يغادر ترامب تاركاً العلاقات بين البلدين في حالة أشبه بـ«الحرب»، ومخفقاً في ملف آخر كان تعهّد بتسويته على طريقته.

من جهة أخرى، أعلن بومبيو السبت الماضي إلغاء جميع القيود المفروضة على الاتصالات بين الدبلوماسيين الأميركيين والمسؤولين التايوانيين. وكانت هذه القيود مطبقة منذ أن تبنت الولايات المتحدة رسمياً سياسة «صين واحدة» عام 1979، واعترفت ببكين بعد قطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع تايبيه. وكان بومبيو بمثابة رأس الحربة في جهود إدارة ترامب لملاحقة الصين بسبب أفعالها في تايوان، وقمعها للمعارضة وانتهاك حقوق الإنسان في التبيت وهونغ كونغ وإقليم شينغيانغ غربي البلاد، بحسب الاتهامات الأميركية، فضلاً عن النزاع في بحر الصين الجنوبي.

وبالعودة إلى الوراء، وتحديداً إلى 9 فبراير/شباط عام 2017، بعد أيام من توليه منصبه، قال ترامب في اتصال مع الرئيس الصيني شي جين بينغ إنه سيحترم سياسة «الصين الواحدة». لكن بعد ذلك، بدأ يخرج عن تعهده، من خلال التحدث عبر الهاتف مع الرئيسة التايوانية تساي إنغ وين، والتشكيك في التزام الولايات المتحدة بسياسة «الصين الواحدة». وبينما حافظت الولايات المتحدة على علاقات رسمية مع الصين، لكنها حافظت أيضاً على علاقات غير رسمية مع تايوان، بما في ذلك توفير المساعدة الدفاعية لها.

وكانت العلاقات بين الصين وأميركا غير واضحة المعالم في البداية، كحال ترامب وخياراته الذي كان بنى حملته الرئاسية على معاداة بكين ومواجهتها. وفي إبريل/نيسان عام 2017، بعد قمة جمعت ترامب والرئيس الصيني في فلوريدا، روّج ترامب لـ«التقدم الهائل» في العلاقة بين البلدين. وفي منتصف شهر مايو من العام نفسه، كشف وزير التجارة الأميركي ويلبر روس النقاب عن اتفاقية من عشرة أجزاء بين بكين وواشنطن لتوسيع تجارة المنتجات والخدمات. لكن بعد أشهر، وتحديداً في العام 2018، بدأت الرسوم الجمركية الضخمة تستهدف الواردات الصينية وتتوالى، لتنتقم بكين بإجراءات مماثلة. ولعل أكثر ما يلخص سياسة إدارة ترامب تجاه الصين، قول نائب الرئيس مايك بنس في 4 أكتوبر/تشرين الأول عام 2018، إنّ الولايات المتحدة «ستعطي الأولوية للمنافسة على التعاون»، لمكافحة «العدوان الاقتصادي» الصيني.

وعقدت الأحداث في هونغ كونغ العلاقات أكثر بين الدولتين، إذ وقع ترامب في 27 نوفمبر/كانون الثاني عام 2019، مشروع قانون لدعم المتظاهرين في المستعمرة البريطانية السابقة، قبل أن ينهي في وقت لاحق وتحديداً في 14 يوليو 2020 الوضع الخاص لهونغ كونغ، رداً على تمرير بكين لقانون جديد للأمن القومي خاص بالمدينة. وجاءت جائحة كورونا لتصعّد التوترات خصوصاً بعدما وصف ترامب الفيروس بـ«الصيني»، وحمّل بكين المسؤولية عن انتشاره في العالم.

وفي نهاية المطاف، فشلت أميركا والصين في إدارة العلاقات بينهما. وهو ما عبر عنه بومبيو نفسه، قائلاً في 23 يوليو الماضي، إنّ «التعامل مع الصين قد فشل» وأن «حقبة التعامل مع الحزب الشيوعي الصيني قد ولت». وفي نوفمبر وديسمبر/كانون الأول الماضيين مع اقتراب موعد انتقال السلطة، بدأ ترامب بتكثيف ضغطه على الصين لإبراز أنه كان صارماً مع بكين كما وعد.

أعاد ترامب العلاقات بين كوبا وأميركا إلى الوراء (إيفا حاريس أوركاتيغوي/فرانس برس)

سياسة العقوبات

اعتمدت إدارة الرئيس دونالد ترامب سياسة العقوبات ضد كوبا، وقد شملت تلك العقوبات منذ يونيو/حزيران 2017، قائمة واسعة من الكيانات والشركات التي تقول واشنطن إنها مرتبطة بالجيش، فضلا عن عقوبات طالت العديد من شركات الشحن والسفن، وشركة النفط المملوكة للدولة، وقيود على السفر والتحويلات المالية. كما حظرت وزارة الخارجية الأميركية في سبتمبر/ ايلول 2019، دخول زعيم كوبا السابق راؤول كاسترو (الصورة) الى أميركا.

قضية

مرحلة من الضغوط القصوى بعد استبدال الواجهات الاقتصادية للنظام

صراع الأسد ـ مخلوف يتجدد

عاد الصراع بين رجل الأعمال السوري رامي مخلوف ورئيس النظام بشار الأسد إلى الواجهة مجدداً، إذ اشتكى مخلوف أخيراً من سيطرة السلطات الأمنية على ممتلكاته، مطالباً بإعادة حقوقه كاملة، في حين يضع البعض المستجدات الأخيرة في سياق مرحلة من الضغوط القصوى على مخلوف لأسباب عدة

عماد كركص

أثبتت الرسالة الأخيرة التي بعث بها رامي مخلوف، رجل الأعمال السوري، وابن خال رئيس النظام بشار الأسد، إلى الأخير، أنّ خطوط الاتصال مقطوعة بين الطرفين، في حين تتصاعد الأزمة بينهما بعدما كانت طفت إلى السطح منتصف العام الماضي. فقد أشار مخلوف، في منشور له على موقع «فيسبوك»، أول من أمس الأحد، إلى أنّ من وصفهم بـ«أثرياء الحرب» لجأوا إلى بيع ممتلكاته وممتلكات عائلته بعقود مزورة، مخاطباً بشار الأسد، بصفته رئيس مجلس القضاء الأعلى والسلطة التنفيذية والعسكرية والأمنية، بإعادة حقوقه كاملة، وإنزال العقوبة بمن أقدموا على ذلك. ومنذ تصاعد الخلاف بين الطرفين، يتوقع مراقبون أن يتحوّل إلى مواجهة مباشرة بينها، في حال لم يخضع مخلوف للضغوط، واستمرار الأسد في محاصرته وملاحقته.

اتهام الأسد بعدم الاكتراث

ونشر مخلوف، عبر «فيسبوك»، نصّ رسالة قال إنه أرسلها للأسد. وأشار مخلوف في الرسالة إلى أن توجيهها جاء بعد منعه من المثول أمام القضاء، وعدم الإجابة على أي من الكتب التي أرسلها سابقاً إلى جهات مختلفة، واصفاً إياها بـ«العصابات»، ومعتبراً نفسه من ضحاياها، من خلال الاستيلاء على أملاكه. ولفت مخلوف إلى أن تلك العصابات التي تتمتع بسلطات واسعة، من أهمها السلطة الأمنية، عمدت إلى أسلوب جديد من خلال تزوير عقود ووكالات بيع، والإقدام على بيع ممتلكاته وعائلته.

ولفت إلى أن عناصر أمنية داهمت مقرّ أحد مكاتبه ليلاً في السادس من يناير/ كانون الثاني الحالي، واستحوذت على جميع وثائق شركاته، بما فيها اجتماعات الهيئات العامة لتلك الشركة وسجلاتها التجارية، الأمر الذي سيتيح حرية تزوير اجتماعات الهيئات العامة وقرارات مجالس إدارات تلك الشركات، بما يتوافق مع تلك الإجراءات والقرارات المزورة المتخذة من قبلهم بتلك التواريخ أو غيرها. واتهم مخلوف بشار الأسد، بلهجة عتاب، بعدم الاكتراث حيال كل ما حصل له، مطالباً إياه بـ«تطبيق أحكام ومواد الدستور من خلال إعادة كامل حقوقنا إلينا».

وكانت مصادر إعلامية أشارت إلى أنّ أفراد مع تلك الإجراءات والقرارات المزورة المتخذة من قبلهم بتلك التواريخ أو غيرها. واتهم اقتحام عدد من العقارات التي يمتلكها مخلوف في دمشق ومحيطها، وتفريغها من محتوياتها والسيطرة عليها. وخضر الطاهر، هو أحد الواجهات الاقتصادية الجديدة للنظام، إذ بات أحد الذين أوكلت إليهم إدارة العلاقات الاقتصادية لعائلة الأسد عوضاً عن مخلوف.

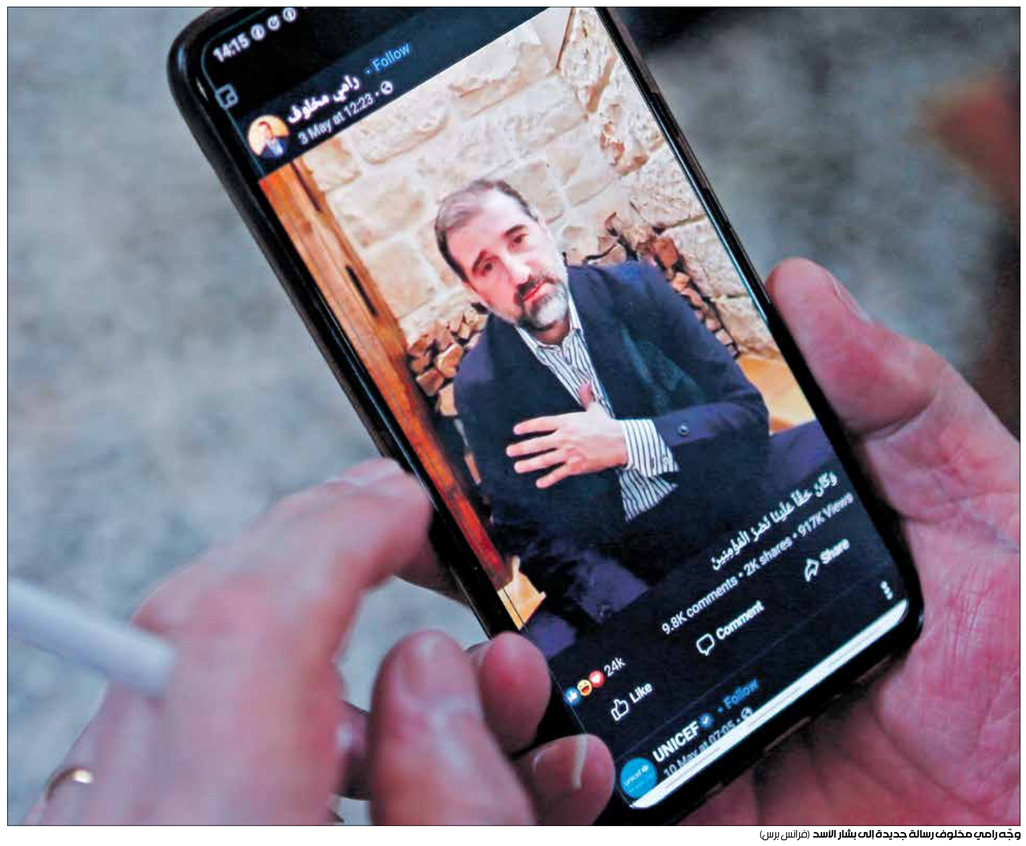

وجّه رامي مخلوف رسالة جديدة إلى بشار الأسد (فرانس برس)

> اتهم مخلوف بشار الأسد بعدم الاكتراث حيال كل ما حصل له

> إبراهيم: مخلوف لا يزال أحد الواجهات الاقتصادية للأسد

واجهات اقتصادية جديدة للنظام

ومنذ ظهور مشكلة مخلوف الأسد إلى العلن، ينظر البعض إلى هذا الخلاف على أنه قد يتحول إلى صراع داخل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الطرفان، ولكل منهما قاعدته وأتباعه داخلها. إلا أنّ المعارض العلوي عيسى إبراهيم، رئيس «حركة الشغل المدني في سورية»، أشار إلى أنه «ليس الأسد الابن أو رامي مخلوف زعامات طائفية داخل الطائفة العلوية ويتنازعان زعامتها، فالعلويون ليسوا كتلة واحدة وليس لهم مرجعية دينية أو سياسية، ففيهم الموالي وفيهم المعارض، وعلى جانبي ذلك فيهم كل تنوعات الأحزاب من البعث والقومي السوري والشيوعي والمستقلين والليبراليين إلخ... وبالتالي لا يمكن الحديث عن تداعيات للخلاف المفترض بين الأسد ومخلوف داخل الطائفة، إلا من ضمن تداعياته على عموم السوريين، في حال كانت له تداعيات كخلاف مُفترض. فقد كان رامي مخلوف - ولم يزل بزعمي- أحد الواجهات الاقتصادية للأسد الابن، كما حسام القاطرجي وسامر الفوز وغيرهما من الواجهات الاقتصادية التي تُدير وتستثمر المال السوري المنهوب منذ عقود، في سورية وكذلك في دول العالم».

وأكد إبراهيم، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «رامي مخلوف كما الأسد الابن، كما غيرهما من السوريين في المعارضة والموالاة، يستخدمان العصبيات وغيرها من الأدوات في سبيل تحقيق مصالح اقتصادية والإبقاء على السلطة والنفوذ، كما جرى في الخطب الدينية والوطنية التي ألقاها الأسد الابن أمام المؤسسة الدينية السنية في دمشق، وكذلك منشور رامي مخلوف الخليط من دين واقتصاد وسياسة وخرافة على صفحته». وعن احتمالية تطور الخلاف، أشار إبراهيم إلى أنه «حتى الآن يتم الحديث بدون أي أدلة عن خلاف بين الطرفين، ومن ضمن ذلك مصادرة ممتلكات وحبس موظفين لدى رامي مخلوف».

نعم، هناك خلاف في بعض التفاصيل بينهما حول إدارة تقاسم الثروة والأدوار وليس في التوجه العام، خصوصاً مع بلوغ أبناء الأسد الابن وأبناء رامي سن الشباب، وقيام كل منهم بفتح مشاريعه الخاصة، ورغبة كل طرف في الحصة الأكبر، كونه صاحب الحق في الثروة، وفق منظوره. وكذلك مع بحث رامي مخلوف عن دور سياسي اقتصادي له ولأسرته الصغيرة، وليس لكل عائلة مخلوف المتنوعة بالرأي السياسي وبالموقف من النظام في سورية، في حال ذهاب الأسد الابن، وهو يستخدم السبل كلها لتحقيق ذلك. كما أنّ بشار الأسد يستخدم السبل كافة للبقاء في السلطة التي تدر عليه الثروة. لذلك ترى كل منهما يتحدث بالدين والوطن واللغة والعادات والتقاليد ولا يتحدث بما هو مسؤول عنه من سلطة أو ثروة أو صلاحيات، وكيفية وضع كل ذلك بإدارة القانون والدولة والنظام السياسي الناتج عن حياة سياسية طبيعة، وليس عن اعتبار أنفسهم مصدرا ومعيارا لكل ما تقدم».

وأشار إلى أنّ «ما عدا ذلك، من قبيل مصادرة مزعومة هنا وهناك من قبل فلان، هو إغراق للسوريين في التفاصيل، لتعمية المشهد السوري العام، الذي يشترك فيه السوريون جميعاً بمعزل عن موقفهم السياسي، حيث الفقر والموت وسرقة الثروات العامة وتدمير البنية التحتية، وسرقة وجود السوريين، ويشكل رئيس من قبل مافيا حاكمة، ولاحقاً من قبل زعامات مافيوية معارضة مرتزقة. فنحن جميعاً كسوريين بمواجهة مجرمين يستثمرون بنا عبر الدين أو الوطن أو أي عصبية قد تُكون مفيدة لهم في سبيل الإبقاء على حالة الاستثمار بنا».

خاص

قرار بإعادة رحلات الطيران المباشر بين البلدين (إيريك بيرمونت/فرانس برس)

مصر تعيد فتح الأجواء مع قطر

القاهرة ـ العربي الجديد

قالت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد» إنّ القرار المصري بفتح الأجواء مع قطر وإعادة رحلات الطيران المباشر بين البلدين وشيك للغاية، مؤكدةً أنّ النظام المصري ملتزم أمام شركائه الخليجيين بالانخراط في التزامات اتفاق المصالحة الذي تم توقيعه أخيراً.

وحول استكمال خطوات المصالحة وتسمية مصر سفيراً لها في قطر وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، قالت المصادر: «القرار لن يتم اتخاذه بشكل مخصص لقطر، ولكن من المنتظر أن يكون ضمن الحركة الدورية للسفراء التي تجريها الخارجية المصرية»، مشيرةً إلى أنّ «تعيين مصر سفيراً جديداً لها في قطر سيكون في نهاية مارس/ آذار المقبل على أقصى تقدير». وأوضحت المصادر أنّ زيارة وزير المالية القطري علي شريف العمادي للقاهرة، قبل أيام، في أعقاب توقيع اتفاق المصالحة الخليجية لافتتاح أحد الفنادق المملوكة لمجموعة «الديار» القطرية، تخللتها مباحثات مصادرة مزعومة هنا وهناك من قبل فلان، هو إغراق للسوريين في التفاصيل، لتعمية المشهد السوري العام، الذي يشترك فيه السوريون جميعاً بمعزل عن موقفهم السياسي، حيث الفقر والموت وسرقة الثروات العامة وتدمير البنية التحتية، وسرقة وجود السوريين، ويشكل رئيس من قبل مافيا حاكمة، ولاحقاً من قبل زعامات مافيوية معارضة مرتزقة. فنحن جميعاً كسوريين بمواجهة مجرمين يستثمرون بنا عبر الدين أو الوطن أو أي عصبية قد تُكون مفيدة لهم في سبيل الإبقاء على حالة الاستثمار بنا».

واجهات اقتصادية جديدة للنظام

ومنذ ظهور مشكلة مخلوف الأسد إلى العلن، ينظر البعض إلى هذا الخلاف على أنه قد يتحول إلى صراع داخل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الطرفان، ولكل منهما قاعدته وأتباعه داخلها. إلا أنّ المعارض العلوي عيسى إبراهيم، رئيس «حركة الشغل المدني في سورية»، أشار إلى أنه «ليس الأسد الابن أو رامي مخلوف زعامات طائفية داخل الطائفة العلوية ويتنازعان زعامتها، فالعلويون ليسوا كتلة واحدة وليس لهم مرجعية دينية أو سياسية، ففيهم الموالي وفيهم المعارض، وعلى جانبي ذلك فيهم كل تنوعات الأحزاب من البعث والقومي السوري والشيوعي والمستقلين والليبراليين إلخ... وبالتالي لا يمكن الحديث عن تداعيات للخلاف المفترض بين الأسد ومخلوف داخل الطائفة، إلا من ضمن تداعياته على عموم السوريين، في حال كانت له تداعيات كخلاف مُفترض. فقد كان رامي مخلوف - ولم يزل بزعمي- أحد الواجهات الاقتصادية للأسد الابن، كما حسام القاطرجي وسامر الفوز وغيرهما من الواجهات الاقتصادية التي تُدير وتستثمر المال السوري المنهوب منذ عقود، في سورية وكذلك في دول العالم».

وأكد إبراهيم، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «رامي مخلوف كما الأسد الابن، كما غيرهما من السوريين في المعارضة والموالاة، يستخدمان العصبيات وغيرها من الأدوات في سبيل تحقيق مصالح اقتصادية والإبقاء على السلطة والنفوذ، كما جرى في الخطب الدينية والوطنية التي ألقاها الأسد الابن أمام المؤسسة الدينية السنية في دمشق، وكذلك منشور رامي مخلوف الخليط من دين واقتصاد وسياسة وخرافة على صفحته». وعن احتمالية تطور الخلاف، أشار إبراهيم إلى أنه «حتى الآن يتم الحديث بدون أي أدلة عن خلاف بين الطرفين، ومن ضمن ذلك مصادرة ممتلكات وحبس موظفين لدى رامي مخلوف».

نعم، هناك خلاف في بعض التفاصيل بينهما حول إدارة تقاسم الثروة والأدوار وليس في التوجه العام، خصوصاً مع بلوغ أبناء الأسد الابن وأبناء رامي سن الشباب، وقيام كل منهم بفتح مشاريعه الخاصة، ورغبة كل طرف في الحصة الأكبر، كونه صاحب الحق في الثروة، وفق منظوره. وكذلك مع بحث رامي مخلوف عن دور سياسي اقتصادي له ولأسرته الصغيرة، وليس لكل عائلة مخلوف المتنوعة بالرأي السياسي وبالموقف من النظام في سورية، في حال ذهاب الأسد الابن، وهو يستخدم السبل كلها لتحقيق ذلك. كما أنّ بشار الأسد يستخدم السبل كافة للبقاء في السلطة التي تدر عليه الثروة. لذلك ترى كل منهما يتحدث بالدين والوطن واللغة والعادات والتقاليد ولا يتحدث بما هو مسؤول عنه من سلطة أو ثروة أو صلاحيات، وكيفية وضع كل ذلك بإدارة القانون والدولة والنظام السياسي الناتج عن حياة سياسية طبيعة، وليس عن اعتبار أنفسهم مصدرا ومعيارا لكل ما تقدم».

وأشار إلى أنّ «ما عدا ذلك، من قبيل مصادرة مزعومة هنا وهناك من قبل فلان، هو إغراق للسوريين في التفاصيل، لتعمية المشهد السوري العام، الذي يشترك فيه السوريون جميعاً بمعزل عن موقفهم السياسي، حيث الفقر والموت وسرقة الثروات العامة وتدمير البنية التحتية، وسرقة وجود السوريين، ويشكل رئيس من قبل مافيا حاكمة، ولاحقاً من قبل زعامات مافيوية معارضة مرتزقة. فنحن جميعاً كسوريين بمواجهة مجرمين يستثمرون بنا عبر الدين أو الوطن أو أي عصبية قد تُكون مفيدة لهم في سبيل الإبقاء على حالة الاستثمار بنا».

واجهات اقتصادية جديدة للنظام

ومنذ ظهور مشكلة مخلوف الأسد إلى العلن، ينظر البعض إلى هذا الخلاف على أنه قد يتحول إلى صراع داخل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الطرفان، ولكل منهما قاعدته وأتباعه داخلها. إلا أنّ المعارض العلوي عيسى إبراهيم، رئيس

شرق غرب

سدّ النهضة: السودان يلوّح بـ«خيارات أخرى»

أكد وزير الخارجية السوداني، عمر قمر الدين (الصورة)، أمس الإثنين، أن بلاده تملك خيارات عدة في ملف سد النهضة الإثيوبي، في حال لم تنجح الدورة الجديدة للاتحاد الأفريقي في رعاية جولة مجدية من التفاوض بين الدول الثلاث (السودان ومصر وإثيوبيا)، ولم يذكر قمر الدين تفاصيل عن تلك الخيارات، مشيراً إلى أن الخرطوم تأمل في أن تكون الدورة الجديدة للاتحاد الأفريقي في فبراير/شباط المقبل، فرصة لجولة أخرى من التفاوض يحقق عبرها السودان ما يصبو إليه.

(العربي الجديد)

العراق: تظاهرات الناصرية مستمرة

استمرت الاحتجاجات الشعبية في مدينة الناصرية، جنوبي العراق، أمس الاثنين، لليوم الرابع على التوالي، للمطالبة بإنهاء حملات الاعتقال واستهداف الناشطين من خلال عمليات الاغتيال أو الخطف التي تنفذها جماعات مسلحة. وتكررت مشاهد الأيام الماضية مع تفريق القوى الأمنية التظاهرات بالغاز المسيل للدموع، وبإطلاق النار في الهواء.

(العربي الجديد)

الفياض: العقوبات الأميركية إساءة للعراق

وصف رئيس هيئة «الحشد الشعبي» في العراق، فالح الفياض، أمس الإثنين، قرار العقوبات الذي أعلنته وزارة الخزانة الأميركية بحقه، بأنه «إساءة للعراق والعراقيين». وجاء في بيان أصدره على هامش لقائه مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، أن التعاون بينهما مستمر «في مجال تعزيز الأمن والحفاظ على البلد والمواطن». وكانت وزارة الخزانة الأميركية، قد فرضت العقوبات على الفياض يوم الجمعة الماضي لـ«صلته بانتهاكات حقوق الإنسان».

(الأناضول)

تركيا تدعو اليونان إلى بحث قضية قبرص

دعا وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، أمس الاثنين، اليونان، إلى محادثات استكشافية اعتباراً من الشهر الحالي. وأكد، خلال مؤتمر صحافي عقده مع وزير خارجية «جمهورية شمال قبرص التركية» (المعلنة من جانب واحد) تحسين أرطغرل أوغلو، في أنقرة، على ضرورة «مناقشة المساواة في السيادة وتحقيق حل الدولتين في جزيرة قبرص». وأوضح أنه «لم يتم الحصول على نتائج بخصوص حل المشكلة القبرصية منذ 52 عاماً، وأن مفاوضات إنشاء الاتحاد الفيدرالي في الجزيرة وصلت إلى نهايتها».

(الأناضول)

الصومال يتعهّد بمواصلة الحرب ضد «الشباب»

شدّد نائب وزير الدفاع في الحكومة الصومالية، عبد الفتاح قاسم، أمس الاثنين، على أن العمليات العسكرية ضد عناصر «حركة الشباب»، ستستمر حتى «تحقيق النصر». ونقلت عنه وكالة الأنباء الصومالية قوله إن «العمليات العسكرية ستكون عن طريق المعارك المباشرة والغارات الجوية، بالإضافة إلى عمليات إزالة الألغام الأرضية للتصدي لخطر عناصر الحركة».

(فنا)

خاص

القاهرة تتجه لتدويل قضية سد النهضة مرة أخرى

في إطار محاولاتها لحلحلة أزمة مفاوضات سد النهضة الإثيوبي، تفكر القاهرة باللجوء مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي لرفع شكوى جديدة ضد أديس أبابا

القاهرة ـ العربي الجديد

قالت مصادر دبلوماسية وحكومية مصرية على صلة بملف سد النهضة إن تحقيق أي إنجاز في مفاوضات السد بات مرتبطاً بتدخل أجنبي كبير ومؤثر، لعملية وساطة شاملة على المستويين السياسي والفني. واعتبرت أنه من الصعب تصور استكمال مسار المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، حتى بعد انتهاء رئاسة جنوب أفريقيا وتسلم الكونغو الديمقراطية رئاسة الاتحاد رسمياً الشهر المقبل.

وأضافت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن إصرار الحكومة السودانية، ممثلة في وزارتي الري والخارجية، على إسناد مهمة صياغة مسودة الاتفاق إلى الخبراء التابعين للاتحاد الأفريقي "نقل المفاوضات من حلقة مفرغة إلى طريق مسدود». وكشفت أن إثيوبيا، التي كانت مستفيدة من تضييع الوقت في هذه النقطة وأبدت موافقتها على المسودة الأولى التي وضعها الخبراء، فاجأت الجميع خلال الاجتماع السداسي، أمس الأول، بالتحفظ على إسناد صلاحيات واسعة للخبراء، باعتبار أن الحكومات والوفود الرسمية هي التي يجب أن تبت في تفاصيل بعض المسائل المهمة، وليس أي طرف آخر.

وذكرت المصادر أن هناك إيماناً في القاهرة بأن حالة الضبابية التي تخيم على مصير المفاوضات حالياً لن تنتهي إلا باللجوء مرة أخرى لمجلس الأمن الدولي، ورفع شكوى جديدة، مع اقتراب إثيوبيا من تنفيذ عملية الملء الثاني للسد في الصيف المقبل، لربما يؤدي هذا الطريق إلى تدخل مختلف من أطراف غربية عدة. وأوضحت أن هذا يأتي بعد الإشارات التي تلقتها القاهرة خلال الزيارة الأخيرة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى باريس، ومن بعض القيادات الديمقراطية المقربة من دائرة الرئيس في إشارة لضرورة امتداد إثيوبيا عن ملء السد للمرة الأولى، قبل التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي لم يتم. وأفشل المساعي المصرية التي جرت في يونيو/حزيران الماضي، بل والتي باللملف في جعبة الاتحاد الأفريقي، الذي سمحت وتيرة المفاوضات التي يرعاها لإثيوبيا بإتمام عملية الملء الأول للسد من دون إخطار. وفي ذلك الوقت، كانت مصر تسعى، مدعومة من الولايات المتحدة، لطرح مشروع قرار يتضمن ثلاثة أقسام. الأول يؤكد على دعوة كل من مصر وإثيوبيا والسودان إلى استئناف المفاوضات الفنية للتوصل إلى اتفاق بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل مستديم يضمن مصالح الجميع، ويمنع إلحاق الضرر بأي طرف. والقسم الثاني يتضمن دعوة الدول إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي في حماية الحقوق المائية لجميع الدول المشاطئة للنيل الأزرق، وأن يكون الاتفاق منظماً لآلية دائمة لفض النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف. أما القسم الثالث، فيدعو جميع الأطراف والمقصود بذلك إثيوبيا بالطبع- إلى عدم اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب بشأن السد إلا بعد التوصل إلى اتفاق.

> تحفظت إثيوبيا على إسناد صلاحيات واسعة للخبراء

وفي المقابل، استطاعت إثيوبيا، مدعومة من الاتحاد الأفريقي ودول أعضاء في مجلس الأمن، كالصين وجنوب أفريقيا، إبقاء النزاع محصوراً تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، بحجة أن المنظمات القارية هي الأجدر بالنظر في النزاعات الداخلية. وهي النقطة التي ركز عليها ممثل عن إثيوبيا في مجلس الأمن، خلال طلبه، في جلسة عقدت أخيراً، عدم نظر الموضوع في مجلس الأمن، واعتباره غير مختص به. وتتمتع فرنسا بمصداقية عالية لدى الحكومة الإثيوبية، كونها إحدى الدول التي شارك مستشروها في إنشاء السد، لكنها في الوقت ذاته لا تتصور أن بعود العمل بأي ضرر على القاهرة، وفقاً للحديث الذي «كانت له صبغة إيجابية أكثر من أي وقت مضى» بحسب المصادر المصرية.

تقترب إثيوبيا من عملية الملء الثاني للسد (خوارخو سو تيراس/فرانس برس)

رصد

شراكات مصرية إسرائيلية في الإمارات

> تتزايد المخاوف المصرية من تداعيات التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، مع توجه رجال أعمال مصريين نحو السوق الإماراتية لعقد شراكات مع إسرائيليين

القاهرة ـ العربي الجديد

قالت مصادر مصرية قانونية واقتصادية، لـ«العربي الجديد»، إنّ جهاز المخابرات العامة المصري يبحث تحركات بعض رجال الأعمال المصريين، خلال الفترة الأخيرة، لنقل رؤوس أموال كبيرة من السوق المصري إلى دولة الإمارات، وضخها في شراكات مع مستثمرين ومجموعات إسرائيلية، مستغلين حالة الانفتاح الإسرائيلي على السوق الإماراتي. وأضافت المصادر أنّ ما يزعج النظام المصري هو كون هذه الخطوة تأتي في وقت يعاني فيه الاقتصاد المصري تراجعاً ملحوظاً نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

وبحسب المصادر، فإنّ مسؤولي ملف الاقتصاد في جهاز المخابرات العامة عقدوا سلسلة اجتماعات أخيراً مع عدد من كبار رجال الأعمال المصريين، الذين يرتبطون بشراكات مع مستثمرين إسرائيليين، حذروهم خلالها من الاستمرار في توجههم الرامي إلى إخراج مبالغ كبيرة من السوق المصري، عبر عمليات خروج من مشروعات قائمة بالفعل، لنقلها إلى السوق الإماراتي، داعين إياهم إلى مواصلة الاستثمار في مصر وجذب رؤوس الأموال الإسرائيلية لمشروعات داخل البلاد، نظير تسهيلات كبيرة سيحصلون عليها. ووفق المصادر ذاتها، فإنّ الرسالة التي نقلها مسؤولو الملف الاقتصادي في المخابرات العامة المصرية، تم التأكيد خلال الاجتماعات على أنها تعد بمثابة رسالة شخصية من الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي شدد على أنّ الدولة معنية بتقديم التسهيلات كافة للمستثمرين، وحل جميع المشكلات التي تواجههم.

وكشفت المصادر أنّ الأجهزة المعنية في مصر رصدت أخيراً تأسيس وتسجيل عدد من رجال الأعمال المصريين شركات جديدة في دولة الإمارات، تمهيداً لتدشين استثمارات مع شركات ورجال أعمال إسرائيليين، في مجالات السياحة والطاقة والتصنيع الغذائي والاستثمار العقاري والاتصالات. وأوضحت المصادر أنّ الدراسات المصرية تؤكد أنّ هناك تهديداً كبيراً لقطاع السياحة المصري، جراء اتفاقات التطبيع التي جرت أخيراً بين دول عربية وإسرائيل، في وقت يزيد فيه التخوف من أن تتجه الكتلة الخليجية التي كانت تسافر إلى مصر، نحو إسرائيل خلال الفترة المقبلة.

وكانت رئيسة «مجلس الأعمال الإماراتي الإسرائيلي» (قيد التأسيس)، فلور حسان ناحوم، قد قالت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إنّ «عدد الشركات الإسرائيلية المقرر أن تعمل في دولة الإمارات سيصل إلى 500 شركة قبل نهاية عام 2020»، مشيرة إلى أنّ «ما يصل إلى 250 شركة يملكها إسرائيليون تعمل في الدولة حالياً (تاريخ التصريح في أكتوبر)». وأضافت ناحوم، في تصريحات صحافية، إنّ «المستثمرين الإسرائيليين يتطلعون إلى بناء شراكات استراتيجية مع نظرائهم من دولة الإمارات في قطاعات اقتصادية عدة، في مقدمتها التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والزراعة الحيوية والصناعات الحديثة والسياحة والقطاع العقاري»، داعيةً إلى «سرعة تدشين خط الطيران المباشر بين أبوظبي ودبي من جهة، وتل أبيب من جهة أخرى، إلى جانب فتح المجال أمام تبادل السياحة بين الإمارات وإسرائيل». وأوضحت ناحوم أنّ «مجلس الأعمال الإماراتي الإسرائيلي» يضم 1000 عضو من رجال الأعمال من البلدين من جانبه، توقع وزير الاستخبارات الإسرائيلي، إيلي كوهين، في سبتمبر/ أيلول الماضي، أن يبلغ حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات والبحرين، 5 مليارات دولار، خلال سنوات قليلة، وذلك بما لا يشمل الاستثمارات والسياحة. واعتبر، في تصريحات صحافية، أنّ «الدول التي تسعى إلى الأمن والاستقرار ورفاهية شعوبها وتحقيق الإمكانيات الاقتصادية، تمر لأجل ذلك عبر علاقات مع دولة إسرائيل».

يذكر أنّ الإمارات احتلت المركز الأول في استقبال الصادرات المصرية في الربع الأول من العام الماضي، إذ بلغت قيمة تلك الصادرات في تلك الفترة، 747 مليون دولار.

رجال أعمال إسرائيليون في دبي، أكتوبر الماضي (كريم صاحب/فرانس برس)

الحدث

باشر مجلس النواب الأميركي، خطوات تشريعية ضد الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، بهدف عزله ثم مساءلته، وتدعو رئيسة المجلس، نانسي بيلوسي، نائب الرئيس مايك بنس، إلى تفعيل المادة 25 من الدستور، بهدف منع ترامب من الترشح مجدداً للرئاسة

تدفع بيلوسي باتجاه عزل ترامب ثم مساءلته (Getty)

عزل ترامب

بيلوسي تبدأ مساراً تشريعياً لإطاحة الرئيس الخاسر

تتسارع الأوضاع في الكونغرس الأميركي على وقع مساعي رئيسة مجلس النواب، الديمقراطية نانسي بيلوسي، لفرض أقسى العقوبات على الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، قبل انتهاء ولايته رسمياً في 20 يناير/كانون الثاني الحالي. وباشرت بيلوسي قيادة عملية الضغط، بطرحها مسألة تفعيل نائب الرئيس مايك بنس المادة 25 من الدستور، التي تنصّ على عزل الرئيس لعدم أهليته للحكم، قبل مباشرة مساءلته. ولا يقتصر الضغط على ترامب من الديمقراطيين فقط، بل يدعو العديد من النواب والشيوخ الجمهوريين إلى استقالته. ومساء أمس الاثنين، باشر النواب الديمقراطيون حملتهم لعزل ترامب من منصبه في أسبوع، ربما ينتهي بتصويت قد يجعل منه الرئيس الأميركي الوحيد في تاريخ الولايات المتحدة الذي يقدم للمحاكمة مرتين بهدف عزله (برأه مجلس الشيوخ في المرة الأولى في 5 فبراير/شباط 2020). وطرح نواب مشروع قرار يطالب بنس بتفعيل المادة 25 في الدستور، والذي لم يسبق تفعيله. وتسمح المادة لنائب الرئيس ومجلس الوزراء بعزل الرئيس لعدم أهليته للحكم. ومن المتوقع أن يجري تصويت مسجل اليوم الثلاثاء. وكان بنس موجوداً في مبنى «كابيتول هيل» مع عائلته عندما هاجمه أنصار ترامب، يوم الأربعاء الماضي. وفي الوقت الحالي، لا يتبادل بنس الحديث مع ترامب. لكن الجمهوريين لم يكترثوا بتفعيل المادة المذكورة. ولم يرد مكتب بنس على استفسارات عن الأمر. وفي الأسبوع الماضي، قال مصدر إنه يعارض الفكرة.

وقالت بيلوسي إنه إذا لم يتحرك بنس فمن الممكن أن يصوّت المجلس على محاكمة ترامب بتهمة «التمرد». وقد يتم التصويت على توجيه الاتهام له بنهاية الأسبوع الحالي. ولم يردّ مساعدون لزعيم الجمهوريين في المجلس كيفن مكارثي، الذي صوّت بالاعتراض على فوز بايدن، على طلب للتعليق.

وشدّدت بيلوسي وكثير من زملائها الديمقراطيين وعدد قليل من الجمهوريين، على أنه لا ينبغي ائتمان ترامب على استكمال فترة رئاسته التي تنتهي في 20 يناير. وأكدت في رسالة إلى زملائها الديمقراطيين في مجلس النواب، أول من أمس الأحد، أنه «سنتحرك بسرعة حماية لدستورنا وديمقراطيتنا، لأن هذا الرئيس يمثل خطراً وشيكاً عليهما معاً». وسبق لبيلوسي أن دعت النواب، يوم السبت الماضي، إلى العودة لواشنطن لتقرير كيفية معاقبة ترامب على مسؤوليته في الهجوم الدامي على مبنى «كابيتول هيل».

ووقّع 180 برلمانياً على الأقل لائحة اتهام موجّهة لترامب، وجاء فيها أنه «أدلى بتصريحات عمداً» شجعت على اقتحام مبنى الكونغرس من قبل أنصاره. وبحسب النائب الديمقراطي جيمس كلايبورن، فإن المذكرة يمكن أن تبحث هذا الأسبوع. وقال لشبكة «سي أن أن»، إن ذلك قد يحصل «(اليوم) الثلاثاء أو (غداً) الأربعاء». لكن الإجراء طويل ومعقد بحدّ ذاته، إلى درجة أن أصواتاً عدة في المعسكر الديمقراطي اعتبرت أنه قد يبطئ خطط بايدن، الذي جعل معالجة أزمة فيروس كورونا أولويته. وقال كلايبورن: «لنمنح الرئيس المنتخب 100 يوم في بداية ولايته، للسماح له بمعالجة أكثر القضايا إلحاحاً»، مضيفاً «ربما يمكننا تقديم المواد (الخاصة بإجراءات العزل) بعيد ذلك». وكلايبورن هو الشخصية الثالثة في ترتيب قيادات الديمقراطيين في مجلس النواب، وذكر أنه من الممكن تفادي هذه المشكلة بالانتظار بضعة أشهر قبل إرسال ملف الاتهام الرسمي إلى مجلس الشيوخ. وسيكون ترامب قد ترك منصبه، لكن إدانته ستحول بينه وبين ترشيح نفسه في رئاسيات 2024. من جانبه، رأى السيناتور الديمقراطي جو مانشين، في حديثٍ لشبكة «سي أن أن»، أن إجراءات العزل بعد 20 يناير «لن يكون لها أي معنى». لكن إطلاق إجراء «عزل» للمرة الثانية سيترك بصمة لا تمحى على أداء ترامب، إذ لم يتعرض أي رئيس أميركي في السابق لهذه الإهانة.

وكان الديمقراطيون قد اتهموا ترامب، في ديسمبر/كانون الأول 2019، بالضغط على أوكرانيا للتحقيق في تصرفات بايدن، لكن مجلس الشيوخ الخاضع لسيطرة الجمهوريين برأه من التهمة. واحتمالات نجاح الديمقراطيين في مسعاهم الأخير لعزل ترامب ضعيفة من غير دعم الحزبين. وقال أربعة فقط حتى الآن من النواب الجمهوريين علناً، إنه لا ينبغي أن يستكمل ترامب أيامه الباقية في منصبه. وحتى إذا وجّه مجلس النواب اتهاماً رسمياً لترامب مرة ثانية، فلن ينظر مجلس الشيوخ في الأمر قبل 19 يناير، على أقلّ تقدير، أي في آخر يوم كامل سيقضيه ترامب في البيت الأبيض. وستشغل محاكمة ترامب مجلس الشيوخ خلال الأسابيع الأولى من حكم بايدن، الأمر الذي سيحول دون المصادقة على تعيينات الوزراء والتحرك في الأولويات، مثل تدابير مكافحة فيروس كورونا.

في المعسكر الجمهوري، علق السيناتور بات تومي على مسألة عزل ترامب بالقول: «لست متأكداً حتى من أنه يمكن عزل شخص لم يعد في السلطة». واعتبر، في حديثٍ لشبكة «سي أن أن»، أن استقالة الرئيس «ستكون الحل الأفضل». وأضاف أنه منذ الانتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي «غرق دونالد ترامب في مستوى من الجنون، وارتكب أفعالاً لا يمكن تصوّرها ولا تغتفر». وانضم تومي إلى عضوي مجلس الشيوخ الجمهوريين بن ساس وليزا موركوفسكي في الدعوة إلى استقالة ترامب. من جهته، قال النائب آلان كيتزينغر، أول جمهوري دعا اعتباراً من يوم الخميس الماضي إلى إعلان أن الرئيس «غير أهل» لشغل منصبه، لشبكة «أي بي سي»، إن «أفضل شيء لوحدة البلاد هو أن يستقيل ترامب». لكن الملياردير الأميركي المنعزل في البيت الأبيض والذي تخلى عنه العديد من وزرائه مع فتور علاقته بنائبه مايك بنس، لم يعط أي إشارة إلى أنه مستعد للاستقالة، بحسب ما نقلت الصحافة الأميركية عن مستشاريه. وبعد حذف حسابه على «تويتر» وشبكات تواصل اجتماعي أخرى تريد تجنب تحريض جديد على العنف، باتت لدى ترامب بدائل محدودة للتواصل مع الجمهور. في هذا الوقت، تواصل السلطات البحث عن المتظاهرين المؤيدين للرئيس الخاسر الذين أصدروا تهديدات بالقتل ضد بنس وبيلوسي، وهما ثاني وثالث أكبر مسؤولي الدولة، خلال الهجوم على مبنى «كابيتول هيل». ووفقاً لـ«أن بي سي»، تلقّى مكتب التحقيقات الفيدرالي أكثر من 40 ألف معلومة من الجمهور على موقعه، خصوصا مقاطع فيديو يتم حالياً تحليلها.

(فرانس برس، رويترز)

تهدف إجراءات العزل إلى منع ترامب من الترشح في 2024

من الصعب تمرير المادة 25 بسبب رفض بنس تفعيلها حتى الآن

عودة بيرنز

اختار الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، أمس الاثنين، الدبلوماسي وليام بيرنز، لتولي إدارة وكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إيه»، وقال بايدن إن «بيل (وليام) بيرنز دبلوماسي نموذجي يتمتع بخبرة عقود على الساحة العالمية (من أجل) إبقاء شعبنا وبلدنا في أمن وسلام».

متابعة

إيران: مناورات عسكرية جديدة اليوم

تواصل إيران مناوراتها العسكرية، التي بدأتها من فترة، ومن المقرر أن تجري اليوم «المناورات الصاروخية الكبرى» في بحر عُمان

طهران ـ العربي الجديد

أعلن الجيش الإيراني، أمس الإثنين، أن قواته البحرية ستجري «مناورات صاروخية كبرى»، اليوم الثلاثاء، في مياه بحر عُمان. وأوضح في بيان له أن المناورات ستُجرى على امتداد ساحل جزيرة كنارك الإيرانية في بحر عُمان، كاشفاً عن مشاركة قطع ووحدات بحرية صاروخية وقتالية فيها. ومن المقرر أن تستمر المناورات ليومين بحضور رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، محمد باقري. و«المناورات الصاروخية الكبرى» هي الثالثة من نوعها للقوات المسلحة الإيرانية في الأيام الأخيرة، بعد مناورات كبرى لسلاح الطائرات المسلحة على الحدود الإيرانية ومناورات «التعبئة البحرية» في مياه الخليج.

وسبق للجيش الإيراني أن أطلق، في 5 يناير/كانون الثاني الحالي، أكبر مناورات لسلاح الطائرات المسيّرة القتالية، هي الأولى من نوعها، واستمرت ليومين في محافظة سمنان، وسط البلاد، وعلى الحدود البرية والجوية والبحرية. وشاركت المئات من الطائرات المسيّرة القتالية والانتحارية في هذه المناورات، العائدة للقوات الأربع التابعة للجيش، أي القوات البحرية والبرية والجوية والدفاع الجوية.

ويوم الجمعة الماضي، أطلق «الحرس الثوري» الإيراني مناورات «التعبئة البحرية» الثالثة في جزيرة فارسي الإيرانية في الخليج. وجاءت المناورات في الذكرى الرابعة لاحتجاز الحرس 10 بحارة أميركيين، وشارك فيها 700 قطعة بحرية خفيفة وثقيلة تابعة لبحرية الحرس. وسبق للقائد العام للحرس، حسين سلامي، أن أزاح، يوم الجمعة الماضي، الستار عن قاعدة صاروخية بحرية تحت الأرض على شواطئ الخليج، وُصفت بأنها «استراتيجية».

وتأتي المناورات والخطوات العسكرية الإيرانية في إطار استعدادات إيرانية لمواجهة أي حرب محتملة قد تحدث مع الولايات المتحدة، مع ارتفاع منسوب التوتر بين طهران وواشنطن أخيراً، وسط اتهامات متبادلة بالسعي إلى إشعال الحرب. ولا تستبعد تقارير عدة احتمال قيام الولايات المتحدة، خلال الفترة المتبقية لولاية الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، بتوجيه ضربات على مواقع نووية وعسكرية إيرانية. ودفعت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة معدات عسكرية استراتيجية إلى المنطقة، وقامت قواتها في الخليج بتحركات وصفتها طهران بـ«المشبوهة». وسبق أن أعلن الجيش الأميركي، يوم الخميس الماضي، إرسال قاذفتين استراتيجيتين من طراز «بي 52» إلى الخليج، في رابع مهمة من هذا القبيل، مؤكداً أن الخطوة جاءت بهدف «ردع العدوان».

في الملف النووي، علّق المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، على تصريحات برلمانية بشأن اعتزام إيران طرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أواخر الشهر المقبل، إذا لم تُرفع العقوبات. ونفى وجود توجه لدى بلاده لطرد هؤلاء المفتشين، ومؤكداً على استمرار التعاون بينها وبين الوكالة الدولية «في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية». وأضاف خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أمس الإثنين، عبر خدمة «الفيديو كونفرانس»، أن القانون الذي أقرّه البرلمان أخيراً بهذا الشأن «واضح بشكل كامل، ويدعو إلى وقف تنفيذ الرقابة خارج اتفاق الضمانات، في حال لم تلتزم أطراف الاتفاق النووي بالتزاماتها». واعتبر أن «هذا لا يعني طرد مفتشي الوكالة الدولية».

في المقابل، أكد المتحدث باسم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي، أن «المطروح بحسب القانون الذي أقرّه مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، هو وقف التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي»، قائلاً إن طهران ليست بصدد طرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف، لوكالة «خانه ملت» البرلمانية، أنه في حال وقف تنفيذ البروتوكول فإنه «سيتم وقف عمليات التفتيش المرتبطة به».

وجاءت هذه التوضيحات الإيرانية، بعدما قال عضو هيئة رئاسة البرلمان الإيراني، أحمد أميرآبادي فراهاني، للتلفزيون الإيراني، يوم السبت الماضي، إن طهران «ستطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتماً، ما لم ترفع أميركا العقوبات المالية والمصرفية والنفطية قبل يوم 21 فبراير/شباط المقبل». من جهته، رأى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي، أمس الاثنين، إن إحياء الاتفاق النووي الإيراني يجب أن يتم خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وأضاف، في مقابلة في إطار مؤتمر «رويترز نيكست» التي تنظمه وكالة «رويترز»، أنه «من الواضح أنه ليست لدينا أشهر طويلة. أمامنا أسابيع على الأرجح».

إيران لن تطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذريّة

المناورات الإيرانية اليوم ستكون الثالثة من نوعها في الفترة الأخيرة (الأناضول)

رصد

أظهرت أحداث الكونغرس مدى ضعف التنسيق بين الوكالات الحكومية لإنفاذ القانون، ونية السلطات الأميركية معاقبة كل المشاركين والمحرّضين في عملية الاقتحام، كي لا تتكرر مستقبلاً

تفاصيل اقتحام الكونغرس

ضعف بيروقراطي أمني واستجابة محدودة

واشنطن ـ العربي الجديد

أظهر اختراق أنصار الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب مبنى «كابيتول هيل» في العاصمة الأميركية واشنطن في 6 يناير/كانون الثاني الحالي، ضعف التدابير الأمنية المتخذة، سواء لناحية الانتشار الأمني حول المبنى، أو في التعامل مع الأحداث المتسارعة أو حتى في استدعاء قوات إضافية لفرض النظام. وبعد صدمة الاقتحام، في أول اختراق من نوعه لمبنى «كابيتول هيل» منذ الغزو البريطاني لواشنطن وإحراق المبنى في عام 1812، حاولت السلطات الأميركية استيعاب الأحداث. وبدأت الخطوة بمحاسبة المقصّرين في الدفاع عن المبنى واستقالة بعضهم من ذوي الرتب الأمنية، ثم اعتقال كل من اقتحمه، مع التهديد بأحكام قضائية قاسية. لا تريد أميركا الاكتفاء بمحاسبة هؤلاء، فالخطوات التي تقودها رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي تشي بنيّتها معاقبة ترامب بسبب تحريضه المتظاهرين على اقتحام الكونغرس، من دون الأخذ بعين الاعتبار مغادرته البيت الأبيض في 20 يناير الحالي مع انتهاء ولايته. لا يبدو الهدف الأساسي من خطوات السلطات الأميركية معاقبة المتسببين والمحرّضين ومرتكبي عملية اقتحام الكونغرس فحسب، بل منع أي فرد أو مجموعة من التفكير بذلك مستقبلاً، تحت طائلة العقوبات القصوى. خصوصاً أن الاختبار الأول سيكون في يوم تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن في 20 يناير.

وحول التعاطي القضائي والأمني مع مقتحمي الكونغرس، كشف وزير الجيش الأميركي رايان مكارثي للنائب الديمقراطي جايسن كرو، مساء أول من أمس الأحد، أنه تم فتح ما لا يقلّ عن 25 قضية إرهاب محلية نتيجة هجوم أنصار ترامب. وكشف كرو، وهو عضو لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب أيضاً، أن مكارثي أبلغه بأن وزارة الدفاع (البنتاغون) كانت على دراية «بمزيد من التهديدات المحتملة التي يشكلها الإرهابيون المحتملون» في الأيام التي تسبق تنصيب بايدن. وقال كرو في ملخص مكالمته مع مكارثي: «تم العثور على بنادق طويلة وقنابل حارقة وعبوات ناسفة، ما يشير إلى تفادي كارثة أكبر بصعوبة». وأكد مكارثي له أن وزارة الدفاع تعمل مع سلطات إنفاذ القانون المحلية والاتحادية لتنسيق الاستعدادات الأمنية، قبل يوم الاقتحام. وكرو نفسه كان أحد أفراد الجيش الأميركي في العراق، وأظهرته الصور محتمياً في الكونغرس مع زملائه. وقال لصحيفة «نيويورك تايمز» عن يوم الاقتحام: «كان علينا إما الوقوف لمرة أخيرة (في الكونغرس وإقرار فوز بايدن بالرئاسة) أو القتال للخروج من هناك».

من جهته، لام رئيس شرطة الكونغرس المستقيل ستيفن سوند مسؤولي الأمن في «كابيتول هيل»، معتبراً في حديث لصحيفة «واشنطن بوست»، أنهم «عرقلوا جهوده لاستدعاء الحرس الوطني». ونقلت الصحيفة عنه قوله إن المشرفين عليه ترددوا في اتخاذ خطوات رسمية لطلب الحرس الوطني، حتى بعد ورود معلومات تفيد بأن الحشد الذي دعاه ترامب إلى واشنطن، ربما سيكون أكبر بكثير من التظاهرات السابقة. وكشفت تصريحات سوند مدى الارتباك البيروقراطي الذي ساد خلال ذلك النهار، والذي استفاد منه أنصار ترامب مثيرين الرعب في صفوف أعضاء الكونغرس. وما سقوط 5 قتلى، بينهم شرطي، وعشرات الجرحى، سوى تأكيد على هذا الارتباك. وفي التفاصيل، أن أنصار ترامب اخترقوا الخط الهشّ للشرطة على أدراج «كابيتول هيل»، فاتصلت عمدة واشنطن موريل باوزر بالبنتاغون، وطلبت تعبئة قوات إضافية من الحرس الوطني في العاصمة، لكن البنتاغون شدّد على أن الطلب «يجب أن يأتي أولاً من شرطة كابيتول هيل». وخلال تواصل البنتاغون مع سوند، بدا الأخير تائهاً، من دون حسم موقفه، إلى أن سُئل «أيها القائد سوند هل تطلب قوات الحرس الوطني إلى مبنى كابيتول؟»، حينها ردّ سوند «نعم». ولم يتمكن الحرس الوطني من تلبية النداء سوى بعد 4 ساعات لأسباب لوجستية. مع العلم أن شرطة «كابيتول هيل» وشرطة العاصمة واشنطن، رفضتا عرضاً قبل أيام من اقتحام الكونغرس، من البنتاغون لمدّهما بقوات إضافية.

ورأت «نيويورك تايمز» أن الفوضى أظهرت عدم وجود خطة منسقة لدى الوكالات الحكومية للدفاع ضد أي هجوم على مبنى «كابيتول هيل»، على الرغم من تصريحات سابقة للسلطات الأمنية حول «التهديد المتزايد للإرهاب المحلي». وفي هذا الموضوع إشارة إلى منظمة «كيو أنون»، التي كانت من الداعمين والمشاركين في الاقتحام، رغم تصنيف مكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي» لها بأنها «تهديد إرهابي محلي». ولامت الصحيفة الوكالات الفيدرالية وشرطة «كابيتول هيل» بسبب عدم إصدارهم تحذيرات جدّية في الأيام التي سبقت أعمال الشغب، تحديداً لإمكانية تحوّل التجمّع إلى أعمال عنف. وأشارت «نيويورك تايمز» إلى أنه على الرغم من انتشار الدعوات المكثفة للحركات اليمينية المتطرفة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتعهدها بالمواجهة وحتى إراقة الدماء، إلا أن وزارة الأمن الداخلي دعت وكالات إنفاذ القانون المحلية إلى إنشاء غرفة عمليات خاصة فقط في اليوم السابق لأعمال الشغب، والتي قال بعض خبراء الأمن إنها جاءت متأخرة جداً.

وألقت «نيويورك تايمز» الضوء على تدوينات المشاركين في الاقتحام على موقع «فيسبوك»، إذ قال أحدهم إن «كابيتول هيل هو هدفنا. كل شيء آخر هو إلهاء». في المقابل، ذكر شخص آخر أن «كل عضو فاسد في الكونغرس موجود في غرفة مغلقة، وهي فرصة لن تتكرر مرة أخرى»، في إشارة إلى نوايا المقتحمين في إراقة الدماء. وذكرت الصحيفة أن المشاغبين لم يناقشوا فقط الخطوات اللوجستية أثناء رحلتهم إلى العاصمة، بل أيضاً «احتلالها» عبر نصب الخيام في الشوارع والنوم في السيارات، فضلاً عن نقل أسلحة وذخائر. وتحدث بعضهم عن «أنواع الذخيرة الأفضل لاستخدامها»، فضلاً عما إذا كان «سيتم توفير الإسعافات» لمن يُمكن أن يُصابوا خلال الاقتحام.

وكان يُمكن أن يكون الأمر أسوأ من ذلك بكثير. فقد ذكر موقع قناة «فوكس نيوز» أن مسؤولين من «أف بي آي» التقوا مجموعات من المتطرفين قبل التجمع المؤيد لترامب، لحثّهم على تجنّب السفر إلى العاصمة. وذكر مصدر مطلع للقناة أنه «من غير الواضح، في هذه المرحلة، عدد المتطرفين الذين تم الاتصال بهم، قبل 6 يناير». كما أفادت قناة «أن بي سي نيوز» بأن «أف بي آي» حذّر شرطة «كابيتول هيل» من احتمال وقوع أعمال عنف في 6 يناير.

أنصار ترامب: كابيتول هيل هو هدفنا. كل شيء آخر هو إلهاء

حذّر «أف بي آي» شرطة «كابيتول هيل» من أعمال العنف

اميركيان يضعان الزهور تكريماً لقتلى اقتحام «كابيتول هيل» (فرانس برس)

إضاءة

كيم جونغ أون... استبدال ألقاب لتعزيز القبضة

عزز الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ أون قبضته على السلطة، بعد تعيينه مساء الأحد، أميناً عاماً لحزب «العمال» الحاكم

انتُخِب الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون أميناً عاماً لحزب «العمال» في كوريا الشمالية بعدما كان رئيساً له، في تغيير رمزي ولكنه يهدف إلى تعزيز قبضته، وفق ما يعتبر محللون. وذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية أن كيم انتُخب، أول من أمس الأحد «بالإجماع» أميناً عاماً للحزب. مع العلم أن كيم انتُخب رئيساً للحزب خلال مؤتمره السابق في عام 2016. وتعدّ هذه الخطوة فرصة لتعزيز مكانة الزعيم الكوري الشمالي الذي ورث السلطة عن أبيه كيم جونغ إيل في 2011. وأعاد المؤتمر الثامن للحزب الحاكم الذي افتُتح يوم الثلاثاء الماضي في بيونغ يانغ، إرساء الأمانة العامة التي كان قد تم التخلي عنها في عام 2016، وعمد أيضاً إلى تغيير المسميات وفقاً لذلك.

وأضافت وكالة الأنباء الكورية الشمالية أن «جميع المندوبين عبّروا عن دعمهم الكامل» وسط التصفيق. ووفقاً لخبراء، فإن اللقب والوظائف الجديدة بمثابة خطوة رمزية. وقال الباحث في المعهد العالمي للدراسات الكورية الشمالية في العاصمة الكورية الجنوبية سيول، آهن شان . إيل، إنّ تغيير اللقب «طريقة أخرى غير مباشرة للاعتراف بإخفاق الخطط التي تمّ إدخالها عام 2016»، بما في ذلك النظام الجديد الذي كان يشتمل على وجود منصب رئيس. ورأى أنّ «كيم أراد تكوين صورة جديدة مختلفة عن صورة أبيه من خلال تحوّله إلى رئيس، لكنه يبدو أنه يشعر مجدداً بالحاجة إلى التشديد على الرابط مع عهد سلفه، من أجل أن يُعزّز قيادته في هذه الأوقات الصعبة».

ومثّل المؤتمر فرصة للزعيم الكوري الشمالي للإقرار بفشل سياسته الاقتصادية، معترفاً بأن «كل القطاعات تقريباً» لم تحقق أهدافها منذ 2016. كما أنشأ المؤتمر مكتباً سياسياً جديداً لا يضمّ كيم يو جونغ، شقيقة كيم الصغرى ومستشارته.

ولم تظهر كيم يو جونغ في قوائم الأشخاص المعينين في اللجنة المركزية للحزب والتي كانت حتى ذلك الحين عضواً مناوباً فيه، وهو أمر يبدو أنه يمثل انتكاسة لهذه الشابة التي نجحت في تثبيت نفسها واحدة من أقوى شخصيات النظام المنعزل. مع ذلك، اعتبر محللون في تصريحات لوكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، أنه بغض النظر عن دور شقيقة الزعيم في الحزب الحاكم، إلا أن دورها السياسي سيبقى كما هو من دون تغيير. ورأوا أنها تتولّى دوراً بارزاً في شؤون الدولة، بما يشمل شؤون الكوريتين، بالإضافة إلى أنها من أسرة الزعيم. وأشار محللون إلى احتمال أن تُطلق بيونغ يانغ وكالة جديدة، ومنح كيم يو جونغ موقعاً رئيسياً فيها.

وتوجهت الأنظار وفق «يونهاب» كذلك إلى ترقية جو يونغ وون، أحد كبار مسؤولي الحزب، إلى عضو هيئة رئاسة المكتب السياسي، المنصب الذي لا يشغله حالياً سوى 5 أفراد، من بينهم الزعيم الكوري الشمالي. وكان جو دائماً ما يُشاهد برفقة كيم خلال جولاته الميدانية العام الماضي.

ويقول محللون إن كوريا الشمالية استغلت هذا المؤتمر من أجل توجيه رسالة تحدٍ إلى الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، وإظهار علامات الحذر بعد علاقة مضطربة بين كيم والرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، رغم عقدهما ثلاث قمم في عامي 2018 و2019. مع العلم أن الزعيم الكوري الشمالي قال الأسبوع الماضي، إن الولايات المتّحدة هي «العدوّ الأكبر» لبلاده.

ويأتي التغيير في اللقب في وقت تعهّد فيه كيم، يوم الأربعاء الماضي، بتعزيز القدرات الدفاعية لبلاده التي تمتلك قوة نووية. واعترف بأن «جميع القطاعات تقريباً في اقتصاد البلاد لم تحقق أهدافها»، مُقرّاً بإخفاق سياسته الاقتصادية. وكانت كوريا الشمالية قد أصبحت أكثر عزلة من أي وقت مضى بعد إغلاق حدودها في يناير/كانون الثاني 2020، في محاولة لحماية نفسها من انتشار فيروس كورونا الذي ظهر في جارتها الصين، أواخر عام 2019.

وكان هذا المؤتمر أيضاً مناسبة لبيونغ يانغ لتنظيم استعراض عسكري، حسب ما أفاد الجيش الكوري الجنوبي، أمس الإثنين. وذكرت هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية، أنها اكتشفت علامات على إقامة عرض عسكري لمرافقة المؤتمر مساء الأحد في بيونغ يانغ، مشيرة إلى أنه «ربما يكون مجرد تدريب». مع العلم أن الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن، الذي أدى دوراً أساسياً في المحادثات التي جرت بين كيم وترامب، كشف أن سيول ستنتهز فرصة تغيير الإدارة في واشنطن لتحقيق «تحول كبير» في المفاوضات بين الكوريتين، وبين واشنطن وبيونغ يانغ بعدما وصلت إلى طريق مسدود.

(فرانس برس، رويترز)

استُبعدت شقيقة الزعيم من المكتب السياسي الجديد

شرق غرب

الرئيس القرغيزي المنتخب يعد بإصلاحات

أكد الرئيس القرغيزي المنتخب، صدر جباروف، أنه سيعمل على تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية ويحارب الفساد في البلاد خلال فترة حكمه. وأوضح جباروف في تصريح صحافي عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية أول من أمس الأحد، أنّ الفساد ترسخ في مختلف المجالات خلال السنوات الثلاثين الماضية، داعياً الجميع لدعم الدولة في مكافحته.

(الأناضول)

قالن: بايدن يرغب بفتح صفحة جديدة مع تركيا

قال المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن (الصورة)، إنّ أنقرة على تواصل مع طاقم الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، مشيراً إلى أنّ الأخير يرغب بتطوير العلاقات مع تركيا وفتح صفحة جديدة. وذكّر قالن في حديث تلفزيوني مساء أول من أمس الأحد، بأنّ بايدن زار تركيا 4 مرات عندما كان نائباً للرئيس السابق باراك أوباما. وأفاد بأنّ أنقرة على تواصل إيجابي مع طاقم بايدن الحالي.

(الأناضول)

شكري يحرّض الإدارة الأميركية الجديدة على المنظمات

قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إنه يتوجب على الإدارة الأميركية الجديدة تحت رئاسة جو بايدن، أن تعتمد في تجميع معلوماتها عن مصر على عموم الشعب المصري ومختلف فئاته، وليس فقط على من وصفهم بـ«الفئات التي لا تمثل الشعب وتروج لأكاذيب». وذكر شكري خلال مؤتمر صحافي، رداً على سؤال عن العلاقة مع إدارة بايدن، خصوصاً في ملف حقوق الإنسان، أنّ مصر تشارك الإدارة الأميركية الجديدة هذا الحرص، لكنه حذر من «ترويج المعلومات الخاطئة بواسطة منظمات تنتهج التطرف والعنف».

(العربي الجديد)

ميركل: إغلاق حسابات ترامب يطرح إشكالية

اعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أن إغلاق العديد من شبكات التواصل الاجتماعي وبينها «تويتر» حسابات الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب «يطرح إشكالية». وقال المتحدث باسمها، شتيفن شيبرت، خلال مؤتمر صحافي أمس الإثنين إنه «من الممكن التدخل في حرية التعبير، لكن وفق الحدود التي وضعها المشرع وليس بقرار من إدارة شركة»، مضيفاً «لهذا السبب ترى المستشارة أن إغلاق حسابات الرئيس الأميركي بشكل نهائي يطرح إشكالية».

(فرانس برس)

غوتيريس يسعى لولاية ثانية

نقلت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية للأنباء، أول من أمس الأحد، عن دبلوماسيين مطلعين، قولهم إنّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (الصورة)، أبلغ الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بأنه يود البقاء في منصبه لولاية ثانية عندما تنتهي ولايته الحالية نهاية العام. وأضاف الدبلوماسيون أن غوتيريس سيبلغ على الأرجح رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فولكان بوزكير، بقراره بشكل رسمي قريباً.

(رويترز)

التطبيع مع الاحتلال خيانة

الخالصي: مطالب المتظاهرين حق مغتصب

يعتبر المرجع الديني العراقي جواد الخالصي أن الاحتجاجات حق مشروع، ويشير إلى أن البديل عن الانتخابات المقبلة قد يكون انتفاضة عارمة

بغداد ـ **عادل النواب**

يتوقف المرجع الديني العراقي الشيخ جواد الخالصي عند جملة من الأحداث والملفات المهمة في الساحة العراقية، خلال حديث مع «العربي الجديد» أجري معه في العاصمة بغداد، من خلال مكتبه الإعلامي. ويتضمن الحديث موقفه من التظاهرات الشعبية، والانتخابات المبكرة المتوقع أن تجرى في 6 يونيو/حزيران المقبل ما لم ينجح مخطط الأحزاب لتأجيلها، إلى جانب رؤيته لأداء الأحزاب السياسية والتطبيع مع إسرائيل، وأخيراً دعوات العودة إلى البيوت الطائفية السياسية.

ويُعتبر الخالصي أحد المراجع الدينية الرئيسية في المذهب الجعفري، والتي تتخذ من مدينة الكاظمية في بغداد مقراً لها على خلاف المرجعيات الدينية الأخرى. ويُمثل امتداداً للمدرسة الخالصية، التي برزت كإحدى الواجهات الرئيسية ضد الاحتلال البريطاني للعراق مطلع القرن الماضي، والتي مثلها المرجع الديني محمد مهدي الخالصي الكبير، جد المرجع الشيخ جواد الخالصي.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في العراق، يؤكد الخالصي وقوفه مع التظاهرات. ويبين أن «تلك المطالب حق شرعي مغتصب لأبناء العراق، وكان يجب أن تؤدى (تعطى) إليهم». إلا أنه يؤكد، في الوقت نفسه، أن «أيّ شيء منها لم ينفذ إلى الآن، بل استُغلت لتبديل وجوه كان بعضها أكثر ضعفاً وخنوعاً لمشروع الاحتلال (الأميركي). ولكن التظاهرات تبقى حقاً مشروعاً، وهي إيجابية ولازمة».

ويشرح الخالصي موقفه من الانتخابات المبكرة بالقول إن «الانتخابات المقبلة إن تحققت- وهو ما يشكك الكثيرون فيه- ستكون الأضعف والأكثر تزويراً. وإذا كانت الانتخابات السابقة قد شابها الفساد والتزوير، ولم يشارك فيها إلا أقل من 10 في المائة ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات، فإن الانتخابات المقبلة ستكون نسبة المقاطعة فيها أغلبية، لأن الجميع أصبحوا لا يرون فيها إلّا الخديعة وصرف الأموال بين جماعات الفساد المعروفة».

وحول البدائل عن ذلك، يتحدث الخالصي عن خيارات عدة، من بينها «انتفاضة جماهيرية عارمة وإنشاء نظام سياسي جديد»، أو الذهاب إلى «انتخابات نزيهة، في ظل عملية سياسية وطنية وسليمة، وبقانون انتخابات سليم، فتكون منفذاً حقيقياً لتغيير الوضع في العراق». ويشدد، في الوقت ذاته، على رفضه «مشاركة المتظاهرين، خصوصاً من ثوار تشرين (أكتوبر/تشرين الأول) في الانتخابات المقبلة وكل العملية السياسية الحالية». ويعتبر أن من يشارك في الانتخابات سوف «يتحمل لوحده آثار هذه الممارسة، بعد عجز الحكومة، المتولدة من الأزمة، عن تقديم أي مجرم من قتلة المتظاهرين أو محاكمة أحد المفسدين. بل جرت، بعد ذلك، عمليات اغتيال جديدة استهدفت بعض الوجوه المعروفة من المتظاهرين، وكان آخرهم صلاح العراقي الذي فقدناه هذه الأيام أثناء إجراء الحوار».

ويعتبر أن «الانتخابات المقبلة لا يمكن أن تكون أفضل من سابقاتها، فلا تغيير فيها. كما أننا لا نرى أن العملية السياسية القائمة يمكن أن تخرج لنا ولشعبنا حلاً حقيقياً نافعاً». ويتابع «الخلاصة أن العملية السياسية فاسدة ولن تؤدي إلى صلاح، وإنها مُسخّرة للعدو، فلن تؤدي إلى الحلول والحرية الحقيقية».

ويصف الخالصي تجربة الأحزاب الإسلامية، الشيعية والسنية، في العراق بعد 18 عاماً، بأنها «لا تمثل إلا نفسها». ويضيف أنه بعد قبولها «الدخول في العملية السياسية، وهي مشروع الاحتلال الأميركي البريطاني المعروف، فإنها في تقييمنا فقدت هويتها الإسلامية، ولا يمكن وصفها بأنها شيعية أو سنية، وبذلك فهي لا تمثل إلا نفسها والمشروع الذي تنتمي إليه. فالذي فشل هو مشروع الاحتلال والإسلام الأميركي ومن سار معه، وليس الإسلام السياسي الذي كان ولا يزال ثابتاً على موقفه المقاوم والرافض لمشروع الاحتلال».

ويعتبر أنه «لا بديل عن مشروع الاحتلال (الأميركي) إلا المشروع الوطني للتحرر منه، وهذا لا يتم إلا عبر مؤتمر وطني شعبي عام، يضم شخصيات لم تشارك في العملية السياسية الحالية، ولم تتورط في الدم العراقي خلال الفترة الماضية. وهذا ما تبنيناه بعد الاحتلال مباشرة من خلال المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني». ويشرح الخالصي مفهوم «المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني» بأنه يعود إلى بدايات الاحتلال. ويوضح أنه عبر دعوة المدرسة الخالصية لـ«مؤتمر جامع ورافض للاحتلال ومشروعه»، تمت دعوة «كل القوى الإسلامية، السنية والشيعية، والقوى الوطنية والقومية بكل شرائحها التي واجهت النظام السابق. وبذلك كان المؤتمر عابراً للخلاف القومي الديني. بل ضم المؤتمر كل هذه القوى. ودُعيَ إليه المسيحيون والصابئة المندائيون والأيزيديون وكل القوى الوطنية. ولم يُستثنَ من الدعوة والحضور إلّا الأشخاص الذين شاركوا في جرائم النظام وكانوا من أدواته. فكان المؤتمر خيمة شاملة لكل العراقيين وجبهة مواجهة مع نظام الاحتلال ومشروعه البغيض. وأكد المؤتمر على الثوابت الوطنية التي لم يتمكن أحد من تجاوزها. وهذه الثوابت، بعد الكبريات الثلاث، الوحدة والهوية والاستقلال، هي استعادة القرار السيادي من أيدي الأجانب، ورفض المحاصصة وإدانة العملية السياسية بكل مفاصلها العبثية العقيمة، ومنها الانتخابات المزيفة والحكومات التي شكلت وكانت سبب الفساد والهلاك الاقتصادي. واليوم لا بديل إلا بنفس التوجه، وحركة المؤتمر وتركيبته الشاملة».

يدعو الخالصي إلى توحيد الأوقاف الدينية في العراق (العربي الجديد)

يرفض الخالصي مشاركة المتظاهرين في الانتخابات المقبلة

وحول الفصائل العراقية المسلحة المدعومة من إيران والمتورطة بأعمال إجرامية على أسس طائفية، يؤكد الخالصي أن «بعض تلك الفصائل تتستر بالارتباط بإيران، أو بمرجعيات دينية، وبعضها يوجه من قبل الاحتلال (الأميركي) مباشرة. والمشكلة المهمة هي أن الاحتلال هو الذي أنشأ هذه الحالة (حالة المليشيات في العراق)، وهو الذي يستفيد منها ويسخّرها، حتى لتوريط إيران وتشويه صورتها. وهذا ما نبهنا إليه إخواننا الإيرانيين مراراً وتكراراً. ولكننا في الوقت نفسه لا نقبل بمخطط الاحتلال بجعل إيران عدواً أن يُنسينا المعركة الحقيقية مع الكيان الصهيوني وداعميه، وهم دعاة المشروع الاستعماري القديم، بل نحمّل الاحتلال مسؤولية كل الكارثة التي أصابت شعبنا».

ويدعو الخالصي إلى توحيد الأوقاف الدينية في العراق، مبيناً أن «الأوقاف كانت موحدة ويجب أن تبقى كذلك. إلّا أن سفير الاحتلال (الأميركي) أصدر قراراً مجحفاً مخالفاً للقانون الدولي والمحلي بتقسيم الوقف إلى وقفين أو أكثر، من أجل ترسيخ الفتنة وإتاحة المجال للفاسدين من أعوانهم لنهب المال العام. وبذلك فإن العودة إلى الأصل هي الطبيعي والشرعي، وليست إنشاءً أو خيالاً، والتقسيم هو القرار الباطل والظالم».

ومعلقاً على الحديث الدائر حول الصراع أو التنافس بين مرجعيتي قم والنجف ووجود مساع إيرانية لمصادرة القرار الديني الشيعي من النّجف، يقول الخالصي إنه «يوجد تنافس طبيعي بين كل المرجعيات، حتى في المكان الواحد. وهناك ممارسات مدسوسة وغير طبيعية ومشبوهة ضمن هذا التنافس. ولا يمكن مصادرة القرار الشيعي من الشعب العراقي، خصوصاً حين يحظى بقرار الشعب العراقي كله، بامتداده الإسلامي والوطني. وهذا ما نعمل عليه، وتتبناه كل القوى الوطنية، ضمن مشروع المؤتمر العراقي الموحد العام الممثل للشعب العراقي».

ويتحدث الخالصي عن التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي بالقول إن «التطبيع يشكّل خيانة عظمى وعملاً غادراً، خصوصاً في فترة التصعيد الصهيوني، وعلى يد مجرمي اليمين المتطرف أنفسهم، وهم يعملون على تمرير واقعهم وإخفاء مفاسدهم من خلال الانتصارات المزيفة، مع تحقيق المصالحة مع الجهات الخانعة والضعيفة من المتسلطين على الأمة. ونحن لا نقر بالاعتراف بكيان آخر في أرض فلسطين التاريخية، ورأينا شرعي وقانوني في أن فلسطين واحدة وعاصمتها القدس. ولكننا نقول لمن ادّعوا السير مع المقررات الدولية: إنكم نقضتم حتى ما تدعونه من أسس العلاقة مع الصهاينة وداعميهم الذين نقضوا كل المقررات والقوانين الدولية الثابتة. والتطبيع يؤدي عملياً إلى تمايز الصفوف، لأن الحسم في الصراع لا يكون إلا من خلال هذا التمايز. والتطبيع يبقى أمراً فوقياً مفروضاً على الحكومات ولا تقبله الشعوب».